بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان الاول نقل
للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام
مفعوله ومناسبة الاول تم كما لا يخفى ويندرج هناك وجه آخر وهو
ان تجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى
الخاص ثم تجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الى خاص قوله مهملا كان
او موضوعا المشهور في الكلام التجاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان
المهمل ما لم يوضع وهو مقابل للموضوع لا المستعمل وكأنهم قصدوا بالمستعمل
ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان التبادر
من المستعمل ما استعمل بالفعل قوله اللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكما فالمستكن في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصواب
فالمتلفظ به الحقيقي قوله ولم يوضع له لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول
من غير ان يكون فاعلا ملفوظا واكتفى بغرامه من غير لفظ عن اعتبار لفظ فافهم فتمام
اللفظة باعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا كجعله جزء الكلام المعقول
فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسميا
او عرضا وتارة يكون من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي
فاحفظ فانه مما خفي على غير واحد قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة
هو فليت قومي يعلمون قوله والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقادة
المدالة على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة
الطريق قوله لانه لم يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والاكلم

يصح

لم يصح قصد ما في الكلمة بل لانه لا احتياج الى قصد ما فيها بدون التاء على الكلمة
الواحدة بخلاف الكلم لكون الكلمة الواحدة واللفظ بمعنى الملفوظ ما وضع لمعنى
مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل
مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله
عنده ليس كلمة لامكان التلفظ مرتين باعتبار المعنى الاضافي قوله
والمطابقة غير لازمة بل جائزة لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية
والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى
حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى
ما يكفي قوله مع كون اللفظ اخصر وما يستبعه ايضا احصر مما يستتبعه
اللفظة تدبر وليكون المفرد محتملا لاحتمالين فتذهب نفس السامع كل
مذهب ممكن قوله الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء لشيء ليظهر
تعلق المعنى بنوع وضع ولئلا يتجه انه ان اريد بالتخصيص بشيء بشيء جعل
المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل
اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك قوله بحيث متى اطلق كما
في الالفاظ او احس كما في الدوال الاربع والمراد باحس ابصر ليحسن
مقابلته مع اطلق لا لمعلم بالحال احسسته اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس
والاولى متى سمع ليزيد حسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس من
فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد ان ينصرف
الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه قوله بل اذا اطلق

Copyright © King Saud University